آثار جائحة كوفيد - 19 على اقتصادات البلدان العربية وسبل مواجهتها

إعداد: د. فاروق محمود الحمد
مجلة الاقتصادي الكويتي عدد 574 يونيو ويوليو 2020

تقديـــــم:

قلبت جائحة (كوفيد – 19) اقتصادات العالم بأسره رأساً على عقب، فعطلت سلاسل الامدادات وشبكات الإنتاج، وقيدت تدفق السلع والخدمات وحركة رأس المال، وقطعت وسائل النقل والانتقال بين مختلف البلدان، وأغلقت المدارس والجامعات والأندية، وأوقفت الفعاليات والمنتديات والمناسبات الاجتماعية، وفرضت العزل الكبير على مئات الملايين من سكان العالم لفترة زمنية جاوزت ثلاثة أشهر (منتصف مارس – منتصف يونيو).

ولم تسلم البلدان العربية من خطر صحي عالمي النطاق وشديد الوطأة على اقتصاداتها، أدى إلى تحول ما يفترض أنه عقد من العمل الدؤوب من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة (2030)، إلى عقد من العمل العاجل من أجل إنقاذ الأرواح وإصلاح سبل العيش (الحياة، والمحيا) إلى جانب العدد المتزايد من الضحايا والاصابات، والعبء الهائل على القطاع الصحي؛ سيكون للتباطؤ الاقتصادي الناجم عن الجائحة آثار سلبية على اقتصادات البلدان العربية، تتمثل في ارتفاع معدلات البطالة وفقدان أكثر من (1.7) مليون وظيفة، وتراجع مستويات الأمن الغذائي، وتراجع الناتج المحلي الإجمالي، وتراجع التجارة الداخلية والتجارة الخارجية، والانخفاض غير المسبوق في أسعار النفط بعد فشل أتفاق (أوبك +) في

مارس وزيادة العرض على حساب الطلب، ثم تقلب أسعار النفط في الأشهر التالية، أدى إلى تراجع الإيرادات النفطية والايرادات الضريبية في بعض الاقتصادات العربية، بالإضافة إلى الانخفاض المقلق في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي سيكون أكثر حدة من الذي سجلته المنطقة العربية عام 2011.

وخلافاً لآثار الأزمة المالية العالمية عام 2008، من المتوقع أن تتأثر فرص العمل في جميع القطاعات نتيجة قيود الاغلاق الاقتصادي لمعظم مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص. ولا شك في أن قطاع الخدمات، وهو المصدر الرئيسي لفرص العمل في المنطقة العربية، سيكون أكثر القطاعات تعرضاً لآثار "التباعد الاجتماعي"، وتشير تقديرات (الاسكوا) إلى انخفاض نشاط هذا القطاع بمعدل النصف.

واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة*، تابعت باهتمام تداعيات هذه الجائحة على اقتصادات البلدان العربية، ورصدت آثارها السلبية على القطاعات الاقتصادية، وقدمت العديد من التوصيات والمرئيات لسبل مواجهة هذه الآثار على المستوى الوطني (القطري) لكل بلد عربي، وعلى المستوى الإقليمي لمجموعة البلدان العربية. ونشرت كل توقعاتها لأوضاع القطاعات الاقتصادية في نهاية 2020، وتوصياتها، والاستجابات التي اقترحتها، في تقارير ودراسات نشرتها على موقع الاسكوا على شبكة الانترنت**.

** أنشأت الأمم المتحدة خمس لجان إقليمية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي حددها الميثاق، من خلال تعزيز التعاون والتكامل بين بلدان كل منطقة من مناطق العالم. وهي: اللجنة الاقتصادية لأوروبا (1947)، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي

(1947)، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (1948)، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا (1958)، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (1973) الاسكوا ESCWA، ومقرها في بيروت.

تشكل الاسكوا جزءاً من الأمانة العامة للأمم المتحدة، وتعمل تحت إشراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأهدافها:

- تحفيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الأعضاء.
- تعزيز التفاعل والتعاون بين البلدان الأعضاء.
- تشجيع تبادل المعلومات والممارسات الجيدة والدروس المكتسبة.
- تحقيق التكامل الإقليمي بين المنطقة العربية والمناطق الأخرى.
- إطلاع العالم على ظروف بلدان المنطقة واحتياجاتها.

توفر الاسكوا إطاراً لصياغة السياسات ومواءمتها، ومقراً للالتقاء والتنسيق، وبيتاً للخبرة والمعرفة، ومرصداً للمعلومات، وهي تنسق أنشطتها مع الإدارات والمكاتب الرئيسية في مقر الأمم المتحدة، ومع الوكالات المتخصصة، والمنظمات الدولية والهيئات الإقليمية على غرار جامعة الدول العربية وهيئاتها الفرعية، ومجلس التعاون الخليجي.

تضم الاسكوا 18 بلداً عربياً في منطقة غربي آسيا، هي: الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، سورية، السودان، العراق، عمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، السعودية، المغرب، موريتانيا، واليمن.

** www. unescwa. org/ ar/ publications

آثار جائحة كوفيد – 19 على الاقتصادات العربية:

1- التشغيل:

سيرتفع عدد الفقراء في البلدان العربية مع وقوع (8.3) مليون شخص إضافي في براثن الفقر. حيث أنه من المتوقع أن يكون للتباطؤ الاقتصادي الناجم عن الجائحة آثار سلبية على فرص العمل والدخل والأعمال التجارية، وعلى تدفق التحويلات المالية أيضاً. ونتيجة لذلك، سيقع (8.3) مليون شخص في فئة الفقراء حسب التقديرات المتاحة، مما يعني أن ما مجموعه (101.4) مليون شخص في البلدان العربية سيصّنفون في عداد الفقراء [1]. ويمكن أن تكون عواقب هذه الأزمة شديدة على الفئات المعرضة للمخاطر، ولا سيما النساء والشباب والشابات، والعاملين في القطاع غير النظامي ممن لا يستفيدون من خدمات الحماية الاجتماعية ولا من التأمين ضد البطالة. ومما يفاقم هذا التحدي هو غياب الحد الأدنى للحماية الاجتماعية، وتطبيق نظم الحماية الاجتماعية غير الشاملة للجميع في بعض البلدان العربية.

وتتوقع الاسكوا أن تخسر المنطقة (1.7) مليون وظيفة في عام 2020، مما سيرفع معدل البطالة بمقدار (1.2%). وخلافاً لآثار الأزمة المالية العالمية في عام 2008؛ ستؤثر الجائحة سلباً على فرص العمل في القطاعات كافة. فالتقديرات تشير أنه على الصعيد العالمي؛ انخفض نشاط قطاع الخدمات بمعدل النصف. ونظراً إلى أن هذا القطاع هو المصدر الرئيسي لفرص العمل في البلدان العربية، فأي تأثيرات وخيمة ستطال نشاطه؛ ستترجم إلى خسائر كبيرة في الوظائف.

(1) الاسكوا؛ فيروس كورونا: التخفيف من آثر الوباء على الفقر وانعدام الأمن الغذائي في المنطقة العربية، رمز الوثيقة,E/ESCWA/CL3. SEP/2020/policy Brief. 2 بتاريخ 1 نسيان/أبريل 2020

وقد تتقلص الطبقة المتوسطة في البلدان العربية أكثر فأكثر، مما قد يدفع (8.3) مليون شخص إضافي إلى شباك الفقر كما سبق بيانه. ومن المتوقع أن يؤثر التباطؤ الاقتصادي الناجم عن الجائحة سلباً على الأجور وتدفق التحويلات. وستكون تداعيات هذه الأزمة أكثر حدة على الفئات الضعيفة التي لا تستفيد من برامج الحماية الاجتماعية، ولا من التأمين ضد البطالة. وتتفاقم التحديات بسبب عدم تقديم حد أدنى من الحماية الاجتماعية في بعض البلدان العربية. ونتيجة لذلك، تتوقع الاسكوا أن يعاني (1.9) مليون شخص إضافي من نقص التغذية في البلدان العربية [2].

تهدد الجائحة (55) مليون شخص بحاجة إلى المساعدات الإنسانية في البلدان العربية. حوالي (24) مليون من المحتاجين إلى هذه المساعدات هم إما لاجئون وإما نازحون داخلياً. والجائحة تهدد حصولهم عليها، سواء تعلقت بالغذاء أو الماء أو الصرف الصحي أو الامدادات الطبية أو الخدمات الصحية [3]. وقد تكون لتعطيل البرامج الإنسانية عواقب وخيمة على الملايين من الناس. ولا تستطيع البلدان المتضررة من الصراعات احتواء آثار تفشي الجائحة، وذلك بفعل تدمير بناها التحتية الصحية، ونزوح العديد من العاملين في مجال الرعاية الصحية أو هجرتهم.

وعلى صعيد آخر، تواجه المرأة في البلدان العربية مخاطر إضافية نتيجة تفشي الجائحة. فمعظم العاملين في مجال الرعاية الصحية ممرضات وقابلات قانونيات وموظفات دعم، ولذلك النساء أكثر عرضة للإصابة بفيروس كورونا. كذلك، تتوقع الاسكوا أن تزداد قابلية تعرض المرأة للعنف المنزلي، الذي تعاني منه في الأصل (37%) من النساء في البلدان العربية، من دون أن تتمكن آليات الانتصاف والحماية من الاستجابة لهذا الارتفاع في حالات العنف، نتيجة للعزلة الاجتماعية التي تفرضها الجائحة.

(2) الاسكوا؛ استجابة إقليمية طارئة للتخفيف من تداعيات الوباء فيروس كورونا. رمز الوثيقة: E/ESCWA/2020/ INF.3 تاريخ النشر 2020.

(3) المرجع السابق.

وتواجه النساء والفتيات في مجتمعات اللاجئين والنازحين داخلياً في الأصل مخاطر صحية متعددة. وغالباً ما يتعذر عليهن الاستفادة من الخدمات الصحية ومرافق الصرف الصحي المناسبة، مما يمعن في إضعاف قدرتهن على مواجهة آثار هذه الجائحة الواسعة الانتشار.

2- الأمن الغذائي:

تتوقع الاسكوا أن يؤدي التراجع الاقتصادي إلى زيادة مستويات انعدام الأمن الغذائي في البلدان العربية، ولاسيما لدى الفقراء. فالبيانات المتاحة تشير إلى أن حوالي (50) مليون شخص حالياً يعانون من نقص التغذية في البلدان العربية. ونتيجة لتزايد الفقر، يمكن أن يعاني (1.9) مليون شخص إضافي من نقص التغذية. ومع إغلاق المدارس في عدة بلدان عربية؛ توقفت برامج التغذية المدرسية التي تسهم إلى حدٍ بعيد في تحقيق الأمن الغذائي للأطفال.

وتنفق البلدان العربية حوالي (110) مليارات دولار على الواردات الغذائية، أي حوالي (4%) من ناتجها المحلي الإجمالي. وتأتي أكثر من (50%) من السعرات الحرارية المستهلكة في البلدان العربية من الأغذية المستوردة. وحبوب القمح هي الحبوب الرئيسية المستهلكة في هذه البلدان، حيث يبلغ نصيب الفرد من استهلاك القمح حوالي (127) كيلو غراماً في السنة، غير أن (65%) من كميات القمح المستهلكة؛ تستورد من الأسواق الخارجية. والأرز هو نوع رئيسي آخر من الحبوب المستهلكة، والبلدان العربية مستوردة

صافية له. وتمثل كميات القمح والأرز مجتمعة حوالي (11) مليار دولار من العجز التجاري للبلدان العربية [4].

---

(4) الإسكوا؛ فيروس كورونا: التخفيف من أثر الوباء على الفقر وانعدام الأمن الغذائي في المنطقة العربية، رمز الوثيقة: E/ESCWA/ CL.3 SEP/2020/ policy Brief.2 تاريخ النشر 1 نيسان/ أبريل 2020.

وتقدر الاسكوا أن البلدان العربية ستسجل نقصاً في الأغذية وارتفاعاً حاداً في الأسعار إذا طال أمد الجائحة في العالم، وتسبب بتعطيل الإمدادات الغذائية العالمية. فتفشي الجائحة لفترة طويلة في جميع أنحاء العالم، يمكن أن يعطل سلاسل الإمداد العالمية، وإنتاج الأغذية ونقلها وتوزيعها. وسيؤدي هذا الوضع إلى انخفاض الصادرات الغذائية العالمية بسبب إفراط البلدان المنتجة للأغذية في تخزين منتجاتها الغذائية. وسيؤثر ذلك على الأمن الغذائي في العديد من البلدان العربية بسبب اعتمادها الكبير على الواردات الغذائية، ولا سيما الأغذية الأساسية والغنية بالبروتينات.

وتشير بيانات الاسكوا المتاحة إلى أن البلدان العربية تخسر سنوياً حوالي (60) مليار دولار بسبب فقدان الأغذية وهدرها. ويقدر مجموع فقدان الأغذية وهردها بنحو ثلث الأغذية في البلدان العربية، حيث يبلغ نصيب الفرد منه (210) كيلو غرامات في السنة. وفي بعض البلدان العربية، يصل نصيب الفرد من فقدان الأغذية وهدرها إلى (427) كيلو غراماً في السنة. والحد من فقدان الأغذية وهدرها بنسبة (50%) على الأقل؛ سيزيد دخل الأسر المعيشية بما لا يقل عن (20) مليار دولار [5]. وستتمكن البلدان العربية من تحسين مستوى توفر الأغذية إلى حدٍ كبير، وتخفيض وارداتها من الأغذية، وتحسين ميزانها التجاري.

وفي الاتجاه ذاته، تهدد الجائحة (55) مليون شخص ممن هم بحاجة إلى المعونة الإنسانية في البلدان العربية، من بينهم حوالي (26) مليون مشرّد قسراً (من لاجئين ونازحين داخلياً)، ويعاني نحو (16) مليون شخص منهم من انعدام الأمن الغذائي بدرجة متوسطة إلى حادة.

---

(5) المرجع السابق.

3- الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية:

إلى جانب العدد المتزايد من الضحايا والإصابات، والعبء الهائل على القطاع الصحي، ستعاني اقتصادات البلدان العربية من خسائر فادحة في الوظائف والدخل والتجارة والتحويلات المالية... نتيجة تفشي فيروس كورونا المستجد، وذلك حسب التقييم الاقتصادي الأول لكلفة هذه الجائحة على البلدان العربية والصادر عن الاسكوا في (18) آذار/ مارس 2020. وحسب تقييم الإسكوا؛ سيتراجع الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية بما لا يقل عن (42) مليار دولار. وهذا الرقم مرشح للارتفاع نتيجة للآثار المضاعفة لانخفاض أسعار النفط، والتباطؤ الاقتصادي الكبير الناجم عن إغلاق مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص منذ منتصف مارس 2020، وشمل الاغلاق أيضاً: إغلاق المراكز التجارية، والمنتزهات العامة، والمدارس والجامعات، والمطاعم والمقاهي. بالإضافة إلى تعليق الحضور لأماكن العمل، وإغلاق أماكن العبادة، وإيقاف العمل في المطارات والموانئ، والحد من حركة السفر. وكلما طالت مدة هذه الإجراءات، زادت وطأتها على الاقتصاد، وزادت الكلفة المترتبة على اقتصادات البلدان العربية.

4- أسعار النفط:

من تداعيات انتشار الجائحة في معظم بلدان العالم: استمرار الانخفاض الشديد في أسعار النفط. وقد ازداد هذا الانخفاض حدة نتيجة لحرب أسعار النفط، وفشل اتفاق (أوبك +) بين دول الأوبك والدول المصدرة للنفط من خارج الأوبك. مما أدى إلى خسارة اقتصادات البلدان العربية إيرادات نفطية قيمتها الصافية (11) مليار دولار تقريباً، وذلك في الفترة من كانون الثاني/ يناير إلى منتصف آذار/ مارس 2020. وإذا بقيت أسعار النفط على حالها، فستخسر نحو (550) مليون دولار تقريباً كل يوم. وعلى الرغم من أن

هذه الأسعار تعود بالأرباح على الدول المستوردة للنفط، فهذه المكاسب ضئيلة مقارنة بخسائر الدول المصدرة [6].

ومع اتساع رقعة هذه الجائحة في دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الامريكية وغيرها من الاقتصادات الكبرى، ونتيجة للآثار المضاعفة لانخفاض أسعار النفط، يُتوقع أن تزداد خسائر الناتج المحلي الإجمالي في اقتصادات البلدان العربية أكثر فأكثر.

5- التجارة الخارجية:

في عام 2019، بلغت صادرات البلدان العربية نحو تريليون دولار (5% من الصادرات العالمية)، وبلغت وارداتها حوالي (828) مليار دولار (4.4% من الواردات العالمية). تمثل الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي والصين، من بين قوى اقتصادية أخرى، المصادر والوجهات الرئيسية لواردات البلدان العربية وصادراتها من السلع. ويمر المصدرون في هذه البلدان اليوم بظروف اقتصادية صعبة، بفعل حالة الشلل التي تقيّد التجارة في تلك الوجهات الرئيسية منذ تفشي الجائحة.

تتوقع الإسكوا انخفاض مجموع صادرات البلدان العربية بمقدار (88) مليار دولار نتيجة للآثار الوخيمة لجائحة كوفيد – 19. وتتوقع أيضاً أن ينجم الجزء الأكبر من هذا المبلغ (74 مليار دولار)، عن تراجع صادرات البلدان العربية إلى بقية دول العالم. وبالتالي، من المتوقع أن تتراجع الصادرات البينية العربية بما قدره (14) مليار دولار تقريباً.

---

(6) في السيناريو الأول، تُحسب خسائر إيرادات النفط على أساس الفرق بين سعر النفط في كانون الأول/ ديسمبر 2019 والبالغ (66.48 دولاراً)، وسعره في منتصف آذار / مارس (35.71 دولاراً). وفي السيناريو الثاني، تُحسب خسائر الإيرادات على أساس الفرق بين أعلى سعر متوقع للنفط (79.34 دولاراً)، وسعر النفط في

منتصف آذار/ مارس (35.71 دولاراً) انظر: الإسكوا؛ فيروس كورونا التكلفة الاقتصادية على المنطقة العربية، رمز الوثيقة: E/ESCWA/ CL.3 SEP/2020/ Policy Brief.1 وتاريخ النشر 18 آذار/ مارس 2020.

ومع اتساع رقعة تفشي الجائحة، واستمرار شلل التجارة العالمية، من المرجح أن تزداد الخسائر على مستوى الصادرات.

وتتوقع الاسكوا؛ أن تحل الصناعات التعدينية والكيميائية في طليعة القطاعات الأكثر خسارة، وأن تسجل (71%) من الانخفاض الإجمالي في الصادرات في ظل جائحة كوفيد – 19. وتسجل الصناعات التحويلية، بما في ذلك الصناعات الميكانيكية والكهربائية، نحو (13%) من إجمالي انخفاض الصادرات، أي أنها ثاني أكثر القطاعات تضرراً [7].

وتتوقع الاسكوا؛ أن ينخفض مجموع واردات البلدان العربية بمقدار (111) مليار دولار، نتيجة للآثار الوخيمة للجائحة على الاستهلاك والتصدير. ومن المتوقع أن تصل قيمة الانخفاض في الواردات غير النفطية إلى (89) مليار دولار، (81%) منها تعود لواردات من خارج البلدان العربية. وتتضمن الواردات غير النفطية؛ مواد استهلاكية، ومواد خام تستخدم للصناعات التحويلية.

وتسجل المنتجات الميكانيكية والكهربائية وغيرها من منتجات الصناعات التحويلية (51%) من إجمالي الانخفاض في واردات البلدان العربية. نتيجة لذلك، من المرجح أن يتضرر انتاج الصناعة التحويلية واستهلاكها بشدة من تداعيات الجائحة. وتسجل الصناعات الكيميائية نحو (17%) من إجمالي انخفاض الواردات، أي أنها ثاني أكثر الصناعات تضرراً في البلدان العربية [8].

(7) الإسكوا؛ آثار جائحة كوفيد – 19 على الاقتصادات العربية التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، رمز الوثيقة: E/ESCWA/2020/ Policy Brief. 6 وتاريخ النشر 23 نيسان/ أبريل 2020.

(8) المرجع السابق.

وتتوقع الاسكوا؛ أن تتكبد الاقتصادات العربية خسائر بقيمة (20) مليار دولار تقريباً في شكل إيرادات ضريبية من الضرائب غير المباشرة، نتيجة للآثار الوخيمة للجائحة. حيث أن انخفاض الواردات سيتسبب بانخفاض الإيرادات الجمركية، مما سيؤدي إلى خسارة (5) مليارات دولار من إيرادات التعريفة الجمركية على الواردات. وتبلغ هذه الخسائر أعلى مستوياتها في البلدان العربية التي تعوّل على الإيرادات الجمركية كمصدر هام للإيرادات الحكومية. ومن المتوقع أن تبلغ الخسائر على مستوى الضرائب غير المباشرة الأخرى، بما يشمل ضريبة القيمة المضافة وضرائب محددة على الاستهلاك، حوالي (15) مليار دولار، مما سيؤثر سلباً على الإيرادات الحكومية، ولاسيما في الاقتصادات العربية غير النفطية.

6- الاستثمار الأجنبي المباشر:

تتوقع الاسكوا؛ أن تسفر تداعيات الجائحة، مقترنة بالهبوط الحاد في أسعار النفط في آذار/ مارس 2020، عن تراجع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات العربية في عام 2020، وذلك بمقدار (17.8) مليار دولار، أي بنسبة (45%) تقريباً.

وتجدر الإشارة هنا إلى إعلان أكبر (5000) شركة دولية النشاط في العالم عن توقعاتها بانخفاض أرباحها لعام 2020 بنسبة (30%) بفعل الجائحة، مما سيؤثر سلباً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جميع الاقتصادات العربية. وتشهد هذه

الاقتصادات بالفعل انخفاضاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة والبالغة (31) مليار دولار في عام 2018 مقابل (88.5) مليار دولار في عام 2008 [9].

---

(9) المرجع السابق.

وسيكون الانخفاض المرتقب في تلك التدفقات في عام 2020 هو الأكبر لغاية اليوم. وسيكون أكثر حدة من الانخفاض الذي حدث في عام 2011 نتيجة للاضطرابات السياسية التي هزت المنطقة.

ويؤجج هذا التراجع الكبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المخاوف بشأن القدرة على تمويل المشاريع التجارية في المنطقة، التي يعتمد قطاعا الطاقة والبتروكيماويات فيها بشدة على تلك التدفقات.

7- أسواق المال والمصارف:

أدت جائحة كوفيد – 19، متزامنة مع انخفاض تاريخي في أسعار النفط، إلى دفع النظم المالية لبعض البلدان العربية إلى حافة الانهيار. وتشهد أسواق المال العربية حالياً انخفاضاً غير مسبوق في الطلب على الأسهم، وظروفاً مالية صعبة، وزيادة في علاوة المخاطر، وتراجعاً في مرونة القطاع المصرفي.

فقد تبين من المقارنة بين الأسابيع الثلاثة الأولى ما بعد الذروة لكل من فترة 2008 – 2009 والأزمة الراهنة؛ أن حالة عدم اليقين المحيطة بالانكماش الحالي أعلى بعشر مرات مما كانت عليه خلال ما بات يعرف بالركود العظيم في الفترة 2008 – 2009.

ويتوقع أن يؤدي تقلب أسعار النفط المتزايد إلى الحد من الإقدام على المخاطرة وتغيير استثمارات أسواق رأس المال، وخاصة في الاقتصادات الغنية بالنفط. وينشئ تفاقم هذه التقلبات بيئة غير مواتية للاستثمارات، وخاصة في أسواق بلدان مجلس التعاون الخليجي. وستنتقل آثار سعر النفط المتدني والتقلبات الكبيرة لسعر البرميل إلى الاقتصادات الفقيرة بالنفط عبر تدني التحويلات المالية إلى أقل مما هو متوقع، وتراجع السياحة، وتضاؤل الاستثمارات من بلدان مجلس التعاون الخليجي.

أدى كل من انخفاض أسعار النفط وجائحة كوفيد – 19 إلى خسائر متوسطها (23%) في أسواق الأسهم العربية الكبرى خلال الربع الأول من عام 2020. كما أدى إلى تهاوي الأسواق المالية العربية إلى ما دون المستوى الذي بلغته الأسواق في الفترة 2008 – 2009، وخاصة في الاقتصادات المعتمدة على النفط [10].

وقد سجلت بلدان مجلس التعاون الخليجي أعلى الخسائر في أسواق رأس المال لديها منذ عقود، وتكبدت الإمارات العربية المتحدة أعلى تكلفة. كما أن وضع البلدان من خارج مجموعة مجلس التعاون الخليجي، مثل تونس ومصر والمغرب، محفوف بمخاطر مماثلة. ففي هذه البلدان أدى تقطع الأنشطة الاقتصادية الرئيسية، بما في ذلك انخفاض تدفقات الاستثمار والسياحة والتحويلات المالية، إلى صدمة شديدة في أسواق الأوراق المالية.

أدت الأزمة المزدوجة أيضاً إلى انخفاض قيم أسعار الأسهم في أكبر المصارف في بلدان مجلس التعاون الخليجي بنسبة (25%) خلال الربع الأول من عام 2020. وكان الأثر الأكبر على المصارف التي تعتمد في ربحيتها على الودائع الحكومية اعتماداً بالغاً. فعلى سبيل المثال، بين كانون الثاني / يناير وأيار/ مايو 2020، شهدت المصارف المملوكة للحكومات في بلدان مجلس التعاون الخليجي انخفاضاً كبيراً في أسعار أسهمها، وسجلت أعظم الانخفاضات المصارف في الإمارات العربية المتحدة.

وستؤدي الأزمة المزدوجة أيضاً إلى انخفاض كبير في نمو الودائع في جميع البلدان العربية، وخاصة في البلدان الأكثر انكشافاً مثل الجزائر والعراق، التي ستعاني صدمة أشد من ناحية الودائع المصرفية، لضآلة الاحتياطيات النقدية وغياب صناديق الثروة السيادية، والاعتماد الكبير على عائدات النفط في الحصول على السيولة.

---

(10) الاسكوا؛ آثار جائحة كوفيد – 19 على النظم المالية العربية، رمز الوثيقة: E/ESCWA /2020/ Policy Brief. 8 وتاريخ النشر 14 أيار/ مايو 2020.

وسيؤدي هروب رؤوس الأموال وانخفاض تدفقات المحافظ المالية إلى اتساع هامش العائد، وإلى مزيد من الضغط على أسعار الصرف. فوفقاً لبيانات صندوق النقد الدولي [11]، انخفض تدفق رؤوس أموال المحافظ المالية إلى المنطقة العربية بمقدار ملياري دولار بين منتصف شباط/ فبراير ونهاية آذار/ مارس 2020. وعلاوة على ذلك، يتعين على اقتصادات البلدان العربية أن تدفع ما قيمته (35) مليار دولار من القروض الأجنبية المستحقة في عام 2020.

وبالنظر إلى المستقبل، يتوقع أن ينخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار (17.8) مليار دولار، والصادرات بمقدار (88) مليار دولار في عام 2020.

وستؤدي هذه العوامل كلها إلى مفاقمة المخاطر على أسعار الصرف في اقتصادات البلدان العربية. وقد لا تساعد قاعدة أسعار الفائدة الصفرية التي تطبقها الاقتصادات العربية الكبرى التي لديها هامش عائد متسع، نتيجة انخفاض الاستقرار المالي الكلي في معظم هذه الاقتصادات قبل جائحة كوفيد – 19، وضعف التخطيط لما بعد حالة الطوارئ.

وتتوقع الاسكوا؛ أن يتقلص الائتمان في جميع اقتصادات بلدان مجلس التعاون الخليجي. كما أن علاوة المخاطر آخذة في الارتفاع. ويتوقع أن يتراوح نمو الائتمان بين –9% (انخفاض قدره 14.5 مليار دولار)، و–4% (انخفاض قدره 6.5 مليار دولار). وهذا مرتبط بما إذا كانت أسعار النفط ستستقر بين (35) دولاراً و(45) دولاراً للبرميل الواحد في 2020. وستتراوح علاوة المخاطر أيضاً بين (4.8%) و(5.7%)، إذا تراوحت أسعار النفط بالقيمة نفسها للبرميل الواحد. وستزيد قفزة علاوة المخاطر، بسبب الانخفاض القياسي في أسعار النفط، كلفة الاقتراض. وتؤدي إلى إعادة تقييم الجودة الائتمانية في بلدان مجلس التعاون الخليجي.

---

(11) المرجع السابق.

ستعاني البلدان متوسطة الدخل غير النفطية؛ كتونس ومصر والمغرب، من سيولة أكثر ضيقاً في القطاع المصرفي ومخاطر ائتمانية أعلى بكثير بالمقارنة مع بلدان مجلس التعاون الخليجي. ويتوقع أن يتراوح نمو الائتمان في البلدان المتوسطة الدخل غير النفطية بين – 16% (انخفاض قدره 11.3 مليار دولار) و – 13% (انخفاض قدره 9.2 مليار دولار). ويتوقع أن تظل علاوة المخاطر ثابتة دون أن تتزحزح عند مستوى 11%، بسبب ارتفاع مستويات المديونية وانخفاض الاستقرار الكلي المتوقع للفترة 2020 – 2021. وسيكون الأثر السلبي لانخفاض التحويلات المالية والاستثمارات والسياحة في الاقتصادات غير النفطية أكبر من الأثر الإيجابي لانخفاض أسعار النفط.

وتتوقع الاسكوا ارتفاع معدلات التعثر في السداد في المتوسط من 5% في عام 2019 إلى 10% في عام 2020، وستزيد نسب القروض المتعثرة بأكثر من الضعف لتصل إلى حوالي 6%. ويتوقع أن تتأثر المصارف الإسلامية في بلدان مجلس التعاون

الخليجي أكثر من المصارف التقليدية لأنها أكثر انكشافاً على الاقتصاد الحقيقي، وذلك أمر اعتمدته كمبدأ لدعم الأصول تمتاز به.

واستناداً إلى تقديرات الاسكوا، يتوقع أن تنخفض أرباح المصارف في بلدان مجلس الخليجي؛ لأن الزيادة في مخاطر الائتمان وتكاليف التعثر في السداد لن يعادلها الانخفاض الكبير في تكلفة الأموال على المصارف [12].

ثانياً- سبل مواجهة آثار جائحة كوفيد – 19:

لمواجهة الآثار الصحية والاقتصادية الوخيمة التي تترتب على جائحة كوفيد – 19؛ أعلنت الحكومات في أنحاء العالم عن حزم حوافز مالية، تصل قيمتها إلى (9.6) تريليون دولار، منها حوالي (100) مليار دولار في البلدان العربية، وسنحاول تقييم الحوافز المعلنة في العالم بالمقارنة مع البلدان العربية في المبحث الأول.

(12) المرجـــع السابق.

وحيث أن حزم الحوافز تختلف اختلافاً كبيراً بين الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات النامية، ونظراً لضيق الحيز المالي، تواجه البلدان النامية المنخفضة والمتوسطة الدخل مخاطر أكبر في تلبية احتياجات الانفاق المطلوب للتعافي من جائحة كوفيد – 19، والتخفيف من آثارها. لذلك، سنعرض في المبحث الثاني التدابير المقترحة لسد الاحتياجات المالية لمكافحة تداعيات جائحة كوفيد – 19.

1- تقييم الحوافز المالية لمواجهة آثار جائحة كوفيد – 19: العالم بالمقارنة مع البلدان العربية:

أ- اقتصادات أقاليم وبلدان العالم:

أعلنت حكومات بلدان العالم المختلفة تقديم حوافز مالية، تبلغ نحو (9.6) تريليون دولار لمواجهة تداعيات جائحة كوفيد – 19 على حياة الناس وسبل معيشتهم.

وتتخذ الحوافز المالية الحكومية أساساً شكل دعم مالي لتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية، وقروضاً ميسرة للأفراد المتضررين والأعمال المتضررة من الجائحة.

وبالإضافة إلى الحوافز المالية، أعلنت المصارف المركزية في أنحاء العالم تدابير لتعزيز السيولة، تبلغ قيمتها نحو (4.9) تريليون دولار، معظمها من المصارف المركزية في الولايات المتحدة وأوروبا. ويتم ضخ السيولة بشكل رئيسي من خلال تدابير مثل: خفض أسعار الفائدة، وشراء الأصول، وإدراج خطوط مبادلة العملات الأجنبية.

وتحتل الحوافز المالية في أوروبا وآسيا الوسطى المرتبة الأولى بين أقاليم العالم، إذ تبلغ قيمة هذه الحوافز نحو (3.9) تريليون دولار، أي ما نسبته (17.6%) من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي [13]. كما يتبين من الجدول رقم (1).

وفي 27 أيار/ مايو، أعلنت المفوضية الأوروبية إنشاء أداة تعافٍ جديدة، أطلق عليها اسم "الجيل القادم من الاتحاد الأوروبي"، تبلغ قيمتها (750) مليار يورو لدعم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي باستثمارات وإصلاحات وحوافز للاستثمارات الخاصة.

الجدول رقم (1)

الحوافز المالية الحكومية في أقاليم العالم الرئيسية

(% من الناتج المحلي الإجمالي)

أقاليم العالم الرئيسية	% من الناتج المحلي الاجمالي
أوروبا وآسيا الوسطى	17.6
أمريكا الشمالية	13.7
العالــم	11.3
شرق آسيا والمحيط الهادي	7.8
جنوب آسيا	5.4
المنطقة العربية	3.8
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	2.4
جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى	0.6

المصدر– الاسكوا؛ الحيز المالي المحدود يعرض تعافي المنطقة العربية من جائحة كوفيد – 19 للخطر. تاريخ النشر 3 تموز/ يوليو 2020.

(13) الاسكوا؛ الحيز المالي المحدود يعرّض تعافي المنطقة العربية من جائحة كوفيد – 19 للخطر؛ رمز الوثيقة: E/ESCWA/2020/ Policy Brief. 13 وتاريخ النشر 3 تموز/ يوليو 2020.

وفي أمريكا الشمالية، نسبة الحوافز المالية في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا إلى الناتج المحلي الإجمالي، هي ثاني أعلى نسبة عالمياً (13.7%)، والحصة الرئيسية من هذه الحوافز هي حزمة الـ (3) تريليون دولار في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي أكبر حافز متفرد في أي من البلدان من حيث القيمة الاجمالية.

وباستثناء أمريكا الشمالية وأوروبا، يبلغ متوسط الحوافز المالية للمناطق النامية نحو (6.3%) من الناتج المحلي الإجمالي. أما في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى؛ فالحوافز المالية هي الأدنى، إذ تبلغ نحو (10) مليارات دولار فقط، أي (0.6%) من الناتج المحلي الإجمالي.

الحوافز المالية في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً أقل بكثير من الحوافز في الاقتصادات المتقدمة، ما يعرض تعافي البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً من الجائحة العالمية للخطر. فالحوافز المالية في مجموعة السبعة مجتمعة تبلغ مقداراً ضخماً يصل إلى حوالي (7.3) تريليون دولار، أي ما نسبته (75%) من الحوافز المالية العالمية. وتزيد نسبة الحوافز المالية فيها عن (18%) من الناتج المحلي الإجمالي. أما البلدان الأخرى مجتمعة، فقد أعلنت عن حوافز بحوالي (2.3) تريليون دولار، تشكل ما نسبته (5%) من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط [14].

على الصعيد العالمي، تهيمن الاقتصادات الأوروبية على المراتب العشر الأولى من حيث حزم الحوافز المالية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. فالبلدان الثلاثة الأولى هي إيطاليا (43%)، وألمانيا (34%)، والسويد (28%). وتأتي فرنسا في المرتبة العاشرة (16.9%) كما يشير الجدول رقم (2).

(14) المرجع السابق.

ومن البلدان الآسيوية العملاقة، هناك بين البلدان العشرة الأولى عالمياً: اليابان (19.9%)، وماليزيا (17.8%). وتحتل الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة السادسة عشرة رغم أنها الأعلى من حيث قيمة الحوافز المالية.

الجدول رقم (2)

الحوافز المالية الحكومية في الاقتصادات العشرة الأولى في العالم

(% من الناتج المحلي الإجمالي)

الاقتصادات العشرة الأولى	% من الناتج المحلي الاجمالي
إيطاليا	43
ألمانيا	34.4
السويد	27.5
اليابان	19.9
مالطة	19.2
تشيكيا	18.9
ماليزيا	17.8
فيجي	17.5
صربيا	17.3
فرنسا	16.9

المصدر– الاسكوا؛ الحيز المالي المحدود يعرّض تعافي المنطقة العربية من جائحة كوفيد – 19 للخطر. تاريخ النشر 3 تموز/ يوليو 2020.

ب– الاقتصادات العربية:

ثلاثة من البلدان الخمسة الأولى من حيث ارتفاع نسبة الحوافز المالية المعلنة إلى الناتج المحلي الإجمالي؛ هي من بلدان مجلس التعاون الخليجي: قطر، المملكة العربية السعودية، والبحرين. كما يتضح من الجدول رقم (3).

الجدول رقم (3)

الحوافز المالية الحكومية (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

الاقتصادات العربية الخمسة الأولى

الاقتصادات العربية الخمسة الأولى	نسبة الحوافز المالية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي %
موريتانيا	11.9
قطـر	10.6
السودان	7.4
المملكة العربية السعودية	6.3
البحريـن	5.4

المصدر– الاسكوا؛ الحيز المالي المحدود يعرّض تعافي المنطقة العربية من جائحة كوفيد – 19 للخطر. تاريخ النشر 3 تموز/ يوليو 2020.

تبلغ قيمة الحوافز المعلنة لبلدان مجلس التعاون الخليجي مجتمعة نحو (80) مليار دولار، أي ما يعادل (78%) من إجمالي الحوافز الحكومية في البلدان العربية.

وقد أعلنت موريتانيا عن حوافز تبلغ حوالي (670) مليون دولار، وذلك أساساً لإنشاء صندوق تكافل لمكافحة جائحة كوفيد – 19. ورغم أن هذا المبلغ منخفض من حيث القيمة، فهو يمثل حوالي (12%) من الناتج المحلي الإجمالي، ما يضع هذا البلد، وهو من أقل البلدان نمواً، في صدارة قائمة الجهود المبذولة في البلدان العربية لتقديم الحوافز المالية محسوبة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

وتأتي قطر في المرتبة الثانية، والسودان في المرتبة الثالثة. وتأخذ الحوافز المالية المرتفعة نسبياً في السودان بالاعتبار الزيادة الكبيرة في أجور موظفي القطاع العام. وتحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الرابعة رغم أنها أعلنت أكبر الحوافز على مستوى البلدان العربية من حيث القيمة (حوالي 49 مليار دولار).

وستشكل استدامة هذا المستوى العالي من الحوافز المالية في المستقبل تحدياً إذا ما طال أمد جائحة كوفيد – 19. كما يشكل الافتقار إلى حيز مالي كافٍ في البلدان العربية المنخفضة والمتوسطة الدخل تحدياً رئيسياً أمام توسيع نطاق الحوافز المالية.

التحويلات النقدية وتدابير دعم الدخل؛ تتصدر قائمة تدابير سياسات الحماية الاجتماعية المعلنة في البلدان العربية والعالم. وتشمل التدابير الشائعة الأخرى في الفئتين: التحويلات العينية، وقسائم الأغذية، وتمديد الإجازة المدفوعة الأجر، أو العمل من المنزل، ودعم تخفيف أنظمة العمل. والفرق الكبير في التدابير التحفيزية بين البلدان العربية والعالم؛ هو في استحقاقات البطالة التي تشكل ثاني أكثر التدابير المخطط لها شيوعاً على مستوى العالم، ولكن ليس في البلدان العربية. ولم تُعلن سوى بلدان عربية قليلة عن

تعويض الموظفين الذين فقدوا وظائفهم لفترة محدودة. والشكل البياني رقم (1) يوضح تدابير سياسات الحماية الاجتماعية الخمسة الأولى في الفئتين: العالم والبلدان العربية.

وفي الاتجاه ذاته، معظم الحوافز المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة والأعمال؛ هي على شكل قروض ميسرة ودعم ائتماني في العالم والبلدان العربية. في الأخيرة، يأخذ 94% (11 مليار دولار) من الحوافز المعلنة للشركات الصغيرة والمتوسطة والأعمال شكل قروض ميسرة، كما يبين الجدول رقم (4). ومن التدابير الهامة الأخرى التي أعلنت عنها بعض البلدان العربية القروض وتأجيل الفوائد والمساعدة في التدفق النقدي للشركات الصغيرة والمتوسطة والأعمال.

الشكل البياني رقم (1)

تدابير سياسات الحماية الاجتماعية الخمسة الأولى

العالـــــــــــم	
تحويلات نقدية/ دعم الدخل	
استحقاقات البطالة	
تحويلات عينية وقسائم أغذية	
إجازات مدفوعة الأجر أو العمل من المنزل	
أنظمة العمل	

البلدان العربية	
تحويلات نقدية/ دعم الدخل	
تحويلات عينية وقسائم أغذية	
إجازات مدفوعة الأجر أو العمل من المنزل	

أنظمة العمل	
تأجيل سداد القروض والفوائد	

المصدر– الاسكوا؛ الحيز المالي المحدود يعرّض تعافي المنطقة العربية من جائحة كوفيد – 19 للخطر، تاريخ النشر 3 تموز/ يوليو 2020.

الجدول رقم (4)

توزيع الحوافز على تدابير السياسات الموجهة

إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة والأعمال

(بالنسبة المئوية)

تدابير السياسات الموجهة إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة والأعمال	العالم	البلدان العربية
تأجيل سداد القروض والفوائد	0.7	2.7
دعم الأجور والأشكال الأخرى للدعم	3.9	2.5
مساعدة في التدفق النقدي	4.8	0.9
إعفاءات ضريبية أو خفض الضرائب	6.1	0.0
قروض ميسرة ودعم ائتماني	84.5	93.9

المصدر– الاسكوا؛ الحيز المالي المحدود يعرّض تعافي المنطقة العربية من جائحة كوفيد – 19 للخطر، تاريخ النشر 3 تموز/ يوليو 2020.

وعلى الصعيد العالمي، يأخذ (84%) من خطوط الحوافز المعلنة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة (3.9 تريليون دولار) شكل قروض ميسرة. وهناك تدبيران آخران

هامان، هما: الإعفاءات أو التخفيضات الضريبية، والمساعدة في التدفق النقدي. ولدى تنفيذ التدابير جميعها، ستتضح القيمة الإجمالية لتدابير الدعم المقدمة للشركات الصغيرة والمتوسطة والأعمال.

2- تدابير لسد الاحتياجات المالية لمكافحة تداعيات جائحة كوفيد – 19:

فعالية الحوافز المالية المطلوبة للتعافي على نحو أفضل من جائحة كوفيد – 19؛ تتطلب توجيه الاستثمار نحو البقاء: بقاء الناس وبقاء الشركات الصغيرة والمتوسطة والأعمال للتعافي على نحو أفضل.

ومن التدابير الرئيسية لسد الاحتياجات المالية لمواجهة تداعيات جائحة كوفيد – 19 [15]:

1- يُطلب إلى الدائنين الرسميين تجميد دفع أقساط خدمة الدين المستحقة على البلدان العربية المتوسطة الدخل المثقلة بالديون، بالإضافة إلى البلدان الأقل نمواً، ما من شأنه أن يطلق نحو (15) مليار دولار من العملات الأجنبية. وسيحرر ذلك التزامات عملات أجنبية كبيرة لتُستخدم في شراء الواردات الأساسية. كما أن إعادة هيكلة الديون ومبادلة الديون آليتان هامتان أيضاً لتوسيع الحيز المالي المتاح للتخفيف من آثار جائحة كوفيد – 19.

2- زيادة فرص الحصول على قروض ميسرة للبلدان المتوسطة الدخل والبلدان المنكشفة على المخاطر بهدف تحسين التمويل لأهداف التنمية المستدامة: نظراً لتداعيات جائحة كوفيد – 19؛ ينبغي للجهات الدائنة المتعددة الأطراف والثنائية النظر في تقديم شروط تساهلية لأي زيادة في برامج الإقراض القائمة، أو لترتيبات التمويل الجديدة للبلدان المنكشفة على المخاطر والمتوسطة الدخل.

3- الالتزام العالمي بتقديم المساعدة الانمائية الرسمية، على الأقل عبر الحفاظ على المستويات الحالية. وهو تدبير مهم لتفادي أوجه القصور المحتملة في الإنفاق على الصحة في البلدان العربية.

4- يمكن للتضامن من البلدان الغنية أن يسهم في إنشاء "صندوق إقليمي قوي للتضامن الاجتماعي" لدعم البلدان الأقل نمواً والبلدان المنكشفة على المخاطر. وينبغي أن يستهدف الصندوق الفقراء والمحتاجين، وأن يكفل استجابة سريعة، ويوفر الإغاثة في حالات نقص الأغذية أو حالات الطوارئ الصحية.

---

(15) المرجــع السابق.

5- "الإنفاق الذكي" لتحسين الحيز المالي؛ يمكن أن يؤدي اختيار آليات الإنفاق والاستهداف دوراً في دفع النمو، والتصدي للفقر، والاستفادة من الروابط بين أهداف التنمية المستدامة. ومن عوامل التمكين الرئيسية "للإنفاق الذكي" لتحسين الحيز المالي: إنشاء "مرصد إنفاق اجتماعي" لتنوير القرارات الرامية إلى إعادة التوازن بين الأولويات في الإنفاق، وتحسين الشفافية، وتقليل التسربات في إدارة التمويل العام.

6- يتعين على القطاع الخاص تعزيز التضامن لمعالجة تداعيات جائحة كوفيد – 19. إن الحد من إجراءات الاستغناء عن الوظائف، والمساعدة على بقاء الشركات الصغيرة والمتوسطة الأكثر هشاشة، يتطلب تضامناً قوياً من الشركات والأعمال التجارية الكبيرة.

ومن تدابير دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة: تخفيف الإيجارات أو تعليقها، وإعطاء الأفضلية للشركات الصغيرة والمتوسطة في الشراء والتعاقد من الباطن، ودمجها في سلاسل التوريد.

وينبغي للمصارف الخاصة؛ أن تنظر في تعليق مؤقت لتحصيل الفائدة وأصل الدين من الشركات الصغيرة والمتوسطة، ومن العاملين لحسابهم الخاص خلال أزمة كوفيد – 19.

2020/07/27
د. ف/ط.ط

مانشيتات

- مع وقوع 8.3 مليون شخص إضافي في براثن الفقر سيرتفع عدد الفقراء في البلدان العربية إلى أكثر من 101 مليون شخص.

- عدد الذين يعانون من نقص في التغذية في البلدان العربية حوالي 52 مليون شخص.

- 74 مليون شخص في البلدان العربية معرضون للإصابة بفيروس كورونا بسبب غياب مرافق غسل اليدين.

- عرقلة سلاسل الإمداد العالمية بسبب الجائحة أدى إلى تراجع الأمن الغذائي في البلدان العربية بسبب اعتمادها الكبير على الواردات الغذائية.

- ستتراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان العربية بنسبة 45%، وهو التراجع السنوي الأكبر لهذه التدفقات حتى الآن.

- تتوقع الاسكوا انخفاض الإيرادات الضريبية في البلدان العربية بما لا يقل عن 20 مليار دولار نتيجة لتفشي الجائحة وهبوط أسعار النفط.

- تفشي الجائحة أدى إلى خسارة البلدان العربية ما لا يقل عن 1.7 مليون وظيفة في 2020.

- تكبد الشركات خسائر فادحة في رأس المال السوقي قيمتها 420 مليار دولار تعادل نسبة 8% من اجمالي دخل البلدان العربية.

- توقع الاسكوا انخفاض الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بحوالي 14.5 مليار دولار في دول مجلس التعاون الخليجي.

- في الربع الأول من 2020، انخفضت قيم الأسهم في أكبر المصارف الخليجية بنسبة 25%.

- تتوقع الاسكوا مضاعفة معدلات التخلف عن سداد القروض في المتوسط لتصل إلى 10% في 2020.

- فعالية الحوافز تتطلب توجيه الاستثمار نحو البقاء: بقاء الناس، وبقاء الشركات الصغيرة والمتوسطة والأعمال للتعافي على نحو أفضل.

- لا يكفي مجموع الحوافز المالية التي قدمتها الحكومات العربية البالغ قيمتها 102 مليار دولار لكي تتعافى اقتصاداتها من تداعيات الجائحة.

- على الصعيد العالمي؛ أعلنت الحكومات تقديم حوافز مالية بقيمة 9.6 تريليون دولار لمواجهة تداعيات الجائحة.

- حوافز الحكومات العربية البالغة 102 مليار دولار تقارب 1% من مجموع الحوافز المالية العالمية.

- بلغ متوسط الحوافز المالية الحكومية العربية حوالي 4% من الناتج المحلي الإجمالي لهذه البلدان، بما يعادل ثلث المتوسط العالمي 11% تقريباً.

- الدول العربية المتوسطة والمنخفضة الدخل بحاجة إلى ما لا يقل عن 50 مليار دولار إضافي لتتعافى اقتصاداتها من الجائحة.

- لا تشكل تدابير البنوك المركزية العربية لضخ السيولة (140) مليار دولار إلا ما يقارب 3% من تدابير البنوك المركزية في العالم (4.9) تريليون دولار.

- مواصلة المصارف المركزية العربية توفير السيولة الكافية للنظام المالي مهما كان الثمن خلال فترتي الغوث والتعافي وتوفير الائتمان للشركات وتجنباً للإفلاس الجماعي.